بحذافيره . « فالقرار يعتبر ضربة سياسية قوية للحكومة ويمس بمكانتها بصورة كبيرة ... بعد ان ظهرت في هذه القضية ، بانها لا تعمل بنية حسنة ، مستخدمة مبررات الامن بصورة كاذبة . وبهذه الوسيلة ورطت حكومة اسرائيل مؤسستين رسميتين هامتين : الجيش ، الذي اضطر اي ادخال نفسه في قضية اتضح ان ثمة خلاف حولها ، والنيابة العامة ، التي اضطرت للدفاع عن هذه القضية الخاسرة في المحكمة » (من افتتاحية هارتس ، ٧٩/١٠/٢٣) . ويظهر ان هناك دعوة جماعية في وسائل الاعلام الى تنفيذ قرار المحكمة ، « لان هذا الامر هو من واجب الحكومة الان ، وليس ارسال مبعوثين الى ايلون موريه للتفاوض مع المستوطنين وكأنهم دولة عظمى اجنبية » . (من افتتاحية هارتس ، ٧٩/١٠/٢٤) .

الحكومة تعيد تنظيم صفوفها

رغم هذه الانتقادات القوية ، ومواجهة اوساط واسعة داخل اسرائيل وخارجها على ان يقوم بيغن بتقديم استقالة حكومته ، خصوصا بعد قضية ايلون موريه ، يبدو ان رئيس الحكومة استطاع تجاوز هذه المشكلة والمحافظة على وضع شبه مستقر داخل حكومته ، ولو بصورة مؤقتة ، اذ ان هنالك الكثير من المشاكل التي لا زالت معلقة .

لقد استغل بيغن فرصة استقالة دايان لاعادة تنظيم شاملة داخل الحكومة ، خصوصا فيما يتعلق بوزارتي الخارجية والمالية . فبالنسبة لحقيبة وزارة الخارجية ، كان ابرز المرشحين لتوليها نائب رئيس الحكومة يغئال يادين ، ولكنه رفضها قائلا ان كل عضو في الحركة الديمقراطية يجد صعوبة في تولي هذا المنصب (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٥ ، ٢٨ و٧٩/١٠/٢٩ ، ص ٣) . وقد علم فيما بعد ان يادين اشترط الموافقة على القبول بمنصب وزارة الخارجية ، منحه صلاحية ادارة مفاوضات الحكم الذاتي (هارتس ، ٧٩/١٠/٢٨) . كذلك رفض وزير الداخلية يوزف هذا المنصب قائلا انه راض عن عمله وليس في نيته التخلي عنه (المصدر نفسه) كذلك رشح اعضاء حركة حيروت رئيس الكنيست اسحاق شامير لتولي هذا المنصب ، امليين ان يعزز وجوده الجناح المؤيد للحكومة ، فيصبح وزن حركة حيروت داخلها افضل مما هو عليه اليوم (المصدر نفسه) . الا ان هذا التعيين لم يتم ، ولذلك احتفظ بيغن لنفسه بحقيبة وزارة الخارجية ، الى جانب رئاسة الحكومة ، حتى ايجاد مرشح ملائم .

الا ان عملية اعادة التنظيم الاساسية في الحكومة طالت وزارة المالية ، حيث تم تعيين يغئال هوروفيتس وزير التجارة والصناعة سابقا (كان قد استقال من حكومة بيغن احتجاجا على الانسحاب من سيناء) وزيرا للمالية ، بدلا من سمحه ارليخ الذي عين نائبا ثانيا لرئيس الحكومة . ومع تعيين هوروفيتس راحت الحكومة تعلق بعض الامال على اصلاح الوضع الاقتصادي ، الذي وصل الى درجة من التأزم لم تعهدها اسرائيل من قبل ، خاصة في مجالي التضخم المالي والديون الخارجية . ولدور تسلمه المنصب باشر هوروفيتس الى الاعلان انه سيعمل على فك الارتباط الاقتصادي بالولايات المتحدة ، بواسطة توفير الدولارات من طريق الصناعة المعدة للتصدير ، بعد توفير التسهيلات لها . كذلك اعلن انه لن يتراجع عن الانقلاب الاقتصادي ، الذي خطط له ونفذه الوزير ارليخ . ويعني ذلك استمرار السياسة الحالية فيما يتعلق برفع الرقابة من العملة الصعبة في اسرائيل وتوحيد قيمة صرف الليرة ، وتشجيع المبادرة الحرة مع تقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي . واهم المواضيع التي يتطلع هوروفيتس الى حلها هو موضوع التضخم ، الذي يتوقع ان يتجاوز معدله الـ ١٠٠٪ خلال هذه السنة . ويبدو ان تقليص الميزانية العامة هي الوسيلة التي سيتبعها الوزير الجديد في محاولة اصلاح الوضع (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٦ ، ٢٩ و٧٩/١٠/٣٠ ، ص ٥) .

ولا تعني عملية اعادة التنظيم هذه داخل الحكومة ، اصلاح وضعها بصورة كاملة ، او الحد من المشكلات التي تجابهها ، « فهي أشبه بسفينة تغرق ... وكما يبدو حكم عليها بالانهيار خلال بضعة اشهر » . (من افتتاحية دافار ، ٧٩/١٠/٢٢) . وهناك من يعتبر « ان اشغال حقيبة الخارجية او الحقائب الاخرى ليست سوى مسألة ثانوية فقط . فاستقالة دايان في بداية النهاية لحكومة بيغن ، وكل تغيير جديد في الحقائب داخلها ليس سوى حل مؤقت حتى اجراء الانتخابات المبكرة » (دانيئيل بلوخ ، دافار ، ٧٩/١٠/٢٢) .

لم تؤد استقالة دايان وقضية ايلون موريه وحتى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة التي تعيشها اسرائيل ، الى حسم الوضع السياسي